

تدعيم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام أدوات فعالية

التمويل البنكي

د. نصيرة عقبة.

أ. بوزاهر نسرين

جامعة يسكرة

الملخص.

يعالج موضوع تدعيم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام أدوات التمويل البنكي من ثلاث جوانب:

- توضيح المفاهيم الأساسية للفعالية المالية والتنافسية من وجهة نظر بعض المدارس الاقتصادية.
- تحديد مؤشرات التنافسية البنكية في مجال منح القروض للمؤسسات دون تمييز
- البحث عن المؤشرات الحقيقية للتنافسية باستخدام معايير العالية في مجال منح القروض البنكية لأنواع محددة من المؤسسات الاقتصادية.

ما يمكن مقارنته من خلال هذه الدراسة هو معرفة ما إذا كانت البنوك الجزائرية تأخذ بعين الاعتبار بعض الشروط الإضافية قبل منح قرار القرض لا تتعلق بنوعية نشاط المؤسسة، أو رقم أعمالها أو حتى النتائج المحققة خلال الثلاث سنوات السابقة، بل يتعدى الأمر إلى دراسة المخاطر النظامية، أو حتى غير النظامية للتجاوز مرحلة التأكد من جميع المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة، وتكتفي بتحليلها ماليا.

Abstract.

Nous abordons le sujet de la concurrence des petites et moyennes entreprises afin de renforcer le secteur bancaire à l'aide du financement des trois aspects d'outils:

-Clarifier les concepts de base de l'efficacité financière et la compétitivité du point de vue de certaines écoles économiques.

-Déterminer les indicateurs de compétitivité dans le domaine des établissements de crédit bancaire sans discrimination

-Recherche pour les vrais indicateurs de compétitivité avec des normes élevées dans le domaine de l'octroi de prêts bancaires pour les types spécifiques des institutions économiques

Et ce qui pourrait être son approche est que les banques algériennes prennent en compte certaines conditions supplémentaires avant même l'octroi du prêt ne sont pas liés à la qualité de la décision institution d'activité, ou le nombre de son entreprise ou même les résultats obtenus au cours des trois années précédentes, mais va au-delà à l'étude du risque systémique, ou même irrégulière dépassé l'étape assurez-vous que toutes les informations fournies par l'organisation, et seulement financièrement analysé

Mots Clé : petites et moyennes entreprises , secteur public et privé, l'efficacité financière, compétitivité

مقدمة.

يعتبر الانتقال إلى اقتصاد السوق، عاملا حاسما لتغيير أهداف السياسة الاقتصادية والنقدية للدولة الجزائرية، وذلك عن طريق إحداث تعديلات جذرية في الإطار القانوني والتشريعي والتأسيسي للأنظمة القائمة، وفق لمعايير تستند على الانفتاح نحو التجارة الخارجية والتحرر الاقتصادي و بروز نظام جديد ينشأ على الازدواجية بين القطاع العام والخاص، بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي، ولإلحاح على الاشكالية الرئيسية : كيف يتطلب هذا التحول وضع جهاز بنكي فعال وحديث، يتعامل على

أسس جديدة مع مختلف المؤسسات مهما كان نوعها أو طبيعة نشاطها؟ فالنظام النقدي والمالي الجزائري بعد الإصلاحات المتعاقبة لم يستطع بعد التكيف مع نمط التحوّل وفق معايير التكنولوجيا الحديثة، ولازال ينظر للمؤسسة كأداة لتعبئة الموارد الادخارية، نظرا للخصائص التي ظلت تميزه خلال فترة طويلة من الزمن، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- غياب الدور الاقتصادي لقطاع البنوك، والذي انحصر أساسا في تعبئة الادخار الوطني،

- أن يتمتع بالاستقلالية اللازمة لإدارة حركة التمويل، بمعزل عن توجهات السلطة المركزية للقضاء على سلبات التمييز البنكي، ويتطلب خلق قاعدة جديدة لاستقطاب رؤوس الأموال من الخارج، تهدف إلى رفع معدلات الاستثمار وتحافظ على مكانة البنك لدى المؤسسة، و تخلق منافسة حقيقية بين القطاع العام والخاص عن طريق طرح منتجات مالية جديدة تسمح بإقامة أنشطة اقتصادية ذات مردودية،

- إنشاء سوق رؤوس الأموال تعمل وفق قواعد السوق، والتحكم في توجيه الموارد طويلة الأجل، و هو ما يوافق مرحلة تطهير المحيط المالي، و إعادة هيكلة الجهاز المصرفي بناء على قواعد أكثر ديناميكية للاستجابة للتحوّلات السريعة في طلبات القروض.

المبحث الأول: المداخل النظرية لمفهوم الكفاءة والفعالية وعلاقتها بالتمويل.

تدعم البنوك النشاط الاقتصادي بطرق مختلفة، وتبين دراسات حديثة بأن كفاءة الوسطاء الماليين تؤثر على النمو الاقتصادي، وبالرغم مما يدعيه البعض من صعوبة قياس كفاءة البنوك، أو مدى فعاليتها، لأن كلاً من مصطلح الكفاءة والفعالية، مصطلح صناعي يتعلق بعلم الإدارة¹، أكثر منه مصطلح مالي، إلا أنه يمكن معاملة البنوك والشركات الصناعية، بنفس المنظور لأن كلاهما يسعى إلى تحقيق الربح أو العائد كمطلب أساسي.

المطلب الأول: قياس الكفاءة والفعالية في البنوك.

سيتم تناول هذا المطلب في ثلاث نقاط نبدأ فيه بالمعايير الكلاسيكية في البنوك، من تطرق إلى واقع الكفاءة في البنوك بالمنظور الحديث، ونعرّج على المتغيرات التي يبنى عليها مؤشر الكفاءة والفعالية البنكية، لنهي المطلب بتعداد العناصر الخارجة عن سيطرة الإدارة والتي تساهم في تحسين فعالية البنك².

أولا: المعايير الكلاسيكية للكفاءة والفعالية في البنوك.

لتوضيح ما سوف يتم سرده فإن منظمات الأعمال تشتري المواد الأولية وتمزج هذه المواد وتشغلها، باستخدام كل من العملاء لتوليد رأس المال فتحصل على السلع والخدمات، ثم يتم بيع هذه المخرجات إلى الغير بسعر أعلى من التكلفة بحيث تتولد عن ذلك عائد، ويتمثل هذا العائد في الفرق بين الإيرادات وتكلفة العناصر الداخلة في العملية الإنتاجية والبيعية، يمثل هذا المفهوم التشغيلي، أما من الناحية المالية نجد أن المنظمة تقوم بما يلي³:

1- تحصل على الأموال من عدة مصادر سواء من الدائنين أو من الملاك أو من الإئتين معا.

2- توجيه وإنفاق هذه الأموال للحصول على المواد الأولية، عنصر العمل، رأس المال المادي.

3- استرداد هذه الأموال حيث تتوقع أن ما يتم استرداده يفوق ما تم إنفاقه.

وفقا للمفهوم المالي فإن الهدف الأساسي من إدارة النشاط هو تعظيم قيمة حقوق الملكية بالمنظمة، وإذا ما أخذنا في الحسبان استعداد البنوك لقبول الودائع من صغار المدخرين إلى جانب كبار المدخرين وأن شهادات الإيداع التي تصدرها يمكن أن تحمل قيمة إسمية صغيرة تناسب الجميع.

وإذا ما أخذنا في الحسبان كذلك استعداد البنوك لتقديم قروض على مختلف فئات المقترضين بغض النظر عن طبيعة النشاط الذي

توجه إليه حصيلة القروض، فإن يمكن القول أن البنوك التجارية هي أكثر الوسطاء كفاءة لخدمة كل من المقترضين (المدخرين

والمقترضين)، إضافة إلى سمات أخرى تتميز بها لبنوك التجارية⁴.

ترتكز كل تحليلات الكفاءة في البنوك على النسب المالية ومنها ما يقيس الكفاءة الجزئية، ومنها ما يقيس الكفاءة الكلية، ونجد أقرب إلى موضع الدراسة ما يسمى بنسب توظيف الأموال، والمجموعة الثانية تسمى بنسب الربحية، وفيما يلي سرد لهاتين المجموعتين.

ثانياً: المعايير التقليدية للفاعلية.

والفاعلية مصطلح واسع الاستعمال في مجال علم الإدارة ، ذلك أن العلاقة بينها وبين الإدارة وطيدة ، فالإدارة بطبيعتها ترمي إلى حسن استخدام وتنسيق الموارد المتاحة من أجل تحقيق أهداف المؤسسة على أفضل نحو، والفاعلية في أصلها تشير إلى ما يحدث الأثر الإيجابي المنتظر ، أي صفة ما يحقق الهدف المرسوم ، فإذا كان محور الإدارة يدور حول كيفية تحديد أهداف المؤسسة وتحقيقها ، فإن الفاعلية هي صفة ما يحقق هذه الأهداف.

أضف إلى ذلك أن الإدارة شديدة الارتباط بعملية التأثير ، فهي بماهيتها وكنهها تتضمن معنى التأثير في السلوك البشري لتوجيهه نحو هدف ، كما أنها تعنى بالتأثيرات المتبادلة بين المؤسسة والبيئة المحيطة ، وهذا ما يزيد من اهتمام الإدارة بالفاعلية ، التي تتضمن في جوهرها مدلول التأثير.

وعلى هذا الأساس فإن علم الإدارة يؤكد باستمرار على أهمية توافر صفة الفاعلية في النشاطات والأشخاص والوسائل التي تتصل بالإدارة ، فتجد هذا العلم يتحدث عن الأداء الفعال ، وعن المنظمة الفعالة ، والمدير الفعال ، والتنظيم الفعال، والبرامج الفعالة ، بل وعن الإدارة الفعالة ، ويرسم صوراً لكل واحد منها ، ويحاول أن يحدد مكونات هذه الفاعلية ، وأن يضع المعايير لقياسها ، والأسس لتقييمها ، والأساليب المقترحة لتحسينها.

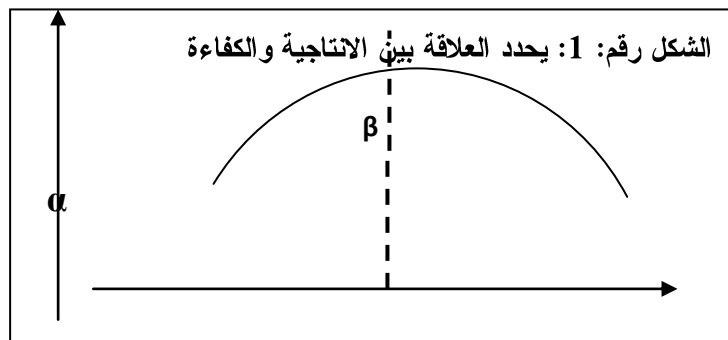
وكثيراً ما يقترن الحديث عن الفاعلية: (EFFECTIVENESS)، بمفهوم آخر معروف في علم الإدارة وهو الكفاءة (EFFICIENCY)، وإذا كانت الفاعلية تشير إلى معنى تحقيق النتائج المطلوبة وإحداث الأثر الإيجابي، فإن الكفاءة هي علاقة بين كمية المدخلات وكمية المخرجات، أي أنها نسبة ما بين الموارد المستخدمة والنتائج المنجزة، بمعنى أن الكفاءة تزيد كلما كانت الموارد التي تم استعمالها أقل، قياساً بالنتائج المتحققة.

ويفهم عدد من علماء الإدارة مدلول الفاعلية، على أنه يشير إلى أداء الأشياء الصحيحة، (لكونها تتصل بالأهداف) أما الكفاءة، فهي أداء الأشياء بطريقة صحيحة (فهي أكثر اتصالاً بكيفية أداء الأعمال)، وبمعنى آخر فإنهم يربطون الفاعلية بالقيادة، ويربطون الكفاءة بالإدارة، فالقيادة هي التي تبين الأشياء الصحيحة المطلوب إنجازها، أما الإدارة فإنها تبين كيفية إنجاز هذه الأشياء.

ثالثاً: تداخل الفعالية مع بعض المفاهيم الأخرى.

لطالما تم الخلط بين مصطلح الكفاءة وغيرها من المصطلحات، لذا كان لزاماً علينا التوضيح لكي يأخذ كل مصطلح نصيبه النظري والتطبيقي معاً.

1- الإنتاجية. كما تم ذكره سابقاً فإن الإنتاجية هي العلاقة بين المنتجات (المخرجات) من جهة وبين عناصر الإنتاج والمدخلات التي ساهمت في إنتاجها من جهة، أي أنها تمثل النسبة بين المخرجات وبين المدخلات خلال مدة زمنية معينة، والإنتاجية لا تعني الكفاءة، فهي تمثل أية علاقة بين المخرجات وبين المدخلات وليس أفضل علاقة بينهما، والشكل الموالي يوضح هذه العلاقة:



Sources :1 Brigitte Doriath, Christian Goujet, Op. Cit., p. 173.

3 . محمد توفيق ماضي، إدارة الإنتاج والعمليات، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص52 .

4. H. David Sherman, Joe Zhu, *Service Productivity Management; Improving Service Performance Using Data Envelopment Analysis (DEA)*, Springer Science&Business Media, New York, USA, 2006, p. 51.

التنافسية على المستوى المؤسسات وقياسها : تعرف التنافسية والتي تترجم على مستوى المؤسسة بالميزة التنافسية عادة: على أنها القدرة المنتظمة ذات المردودية على تسليم السلع والخدمات التي يرغب في اقتنائها المستهلكون أفضل من بقية المنافسين . كما أن التنافسية بالنسبة للمؤسسة مفهوم يعني: نتائجها على المستوى البعيد، أي نموها وبالتالي فهي ترتبط بمنتجاتها (التميز أو التنافسية خارج السعر)، أسعارها (تنافسية السعر/تكلفة)، موقعها (حصتها من السوق، ويمكن قياس تنافسية المؤسسة بالمؤشرات التالية :

– الربحية: تشكل الربحية مؤشرا كافيا عن التنافسية الحالية،

– المردودية: تعرف المردودية على أنها كل عمل اقتصادي تستعمل فيها لإمكانات المادية والبشرية والمالية ويعبر عنها بالعلاقة بين النتيجة والإمكانات المستعملة، وتعتبر المقياس النقدي للفعالية⁵، ومن هذا التعريف فإن المردودية مرتبطة بالنتيجة المالية سواء ربح أو خسارة، ولهذا يمكن أن يكون مؤشر المردودية سالب أو موجب لكن الكفاءة لا يمكن أن تكون سالبة، وإن حصل ذلك فمعناه أن المؤسسة لم تنتج شيء خلال السنة وهذا مستحيل، ولهذا فالكفاءة ضعيفة الحساسية بالخسارة التي تحققها المؤسسة، بالمقارنة مع مؤشر المردودية، وتنقسم إلى:

– المردودية الاقتصادية = (نتيجة الاستغلال – ضرائب على الأرباح) / الأصول

– المردودية المالية = الربح الصافي / الأموال الخاصة

– نسبة الأرباح = الناتج الإجمالي الخام/رؤوس الأموال . الإنتاجية الظاهرة للعمل = القيمة المضافة الإجمالية/عدد العمال

– نسبة هامش الربح = ناتج الاستغلال الخام / القيمة المضافة الإجمالية .

– تكلفة التصنيع : إن تكلفة الصنع المتوسطة بالقياس إلى تكلفة المنافسين تمثل مؤشرا كافيا عن التنافسية في فرع نشاط ذو إنتاج متجانس، ما لم يكن انخفاض التكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمؤسسة .

– الإنتاجية الكلية للعوامل PGF : وهي تقيس الفعالية التي يحول المشروع بها مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات، لكن هذا المفهوم لا يوضح مزايا و مساوئ تكلفة عناصر الإنتاج.

– الحصص من السوق : وهي المقدار الذي تستحوذ عليه المؤسسة من السوق الداخلي أو الخارجي، ويمكن أن تكون حصتها من السوق الداخلي كبيرة نظرا لأنها تستفيد من الحماية المفروضة على سوقها المحلية من طرف الدولة في حين لا تستطيع المنافسة على المستوى الدولي، لأن حصتها لا تعكس تنافسيته الحقيقية .

– التدويل: يقصد بتدويل المؤسسات جعل نشاطها نشاطا دوليا، أو يتجاوز الحدود الوطنية، أو الانتقال من السوق الوطني إلى السوق الدولي، وتضم عمليات التدويل كل من:

– التصدير: والذي يمثل أكبر نسبة من نسب تدويل النشاط الذي تعتمد المؤسسات. وينقسم إلى : التصدير المباشر: أي العلاقة المباشرة مع المستوردين - .

التصدير غير المباشر: ويكون عن طريق--: منح رخص لوكلاء معتمدين خارج الوطن . الاستعانة بالمكاتب الدولية والمؤسسات المتخصصة لتوزيع منتوجات المؤسسة في الخارج... إلخ

4- الأداء performance و علاقته بالفعالية.

من التعاريف الأكثر استعمالاً للأداء تتمثل في "البحث عن تعظيم العلاقة أو النسبة بين النتائج / الوسائل انطلاقاً من وجود هدف محدد"⁶.

هذا يعني أيضاً أن الأداء "هو البحث عن الكفاءة من خلال إنتاج أكبر ما يمكن و البحث عن الفعالية من خلال القيام بأفضل عملية لتحقيق نمو دائم"⁷.

و يعرف الأداء أيضاً على أنه : "فعالية العملية و كفاءة استخدام الموارد"⁸.

و نستنتج مما سبق أن الأداء ما هو إلى عملة نعتمدها لتقييم عمل المؤسسة، من جهة التكاليف و التي تعبر عن الكفاءة عن طريق النسبة بين الوسائل المستخدمة و النتائج المحققة، و من جهة أخرى القيمة المضافة و التي هي تعبير عن التأزر و الفعالية من خلال الوقوف على درجة تحقيق النتائج المتوقعة. كذلك يظهر لنا الأداء بصور متعددة حسب جمهور المهتمين أو حسب سياق الدراسة، و يمكن أن نميز بين :

- الأداء من زاوية اقتصادية : و الذي يعبر عن استراتيجية الحصول و المحافظة على ميزة تنافسية تسمح بمعالجة نوعية لمختلف المدخلات.

- الأداء من زاوية تنظيمية: و الذي يعبر عن القيادة (Pilotage) العملية للمؤسسة من خلال تحقيق كل من الكفاءة و الفعالية.

المطلب الثاني: استخدام المؤشرات المالية لقياس الفعالية.

5-نسبة الإستثمار في الأوراق المالية إلى الودائع: يمكن إيجاد نسبة القروض إلى الودائع بطرح نسبة القروض إلى الودائع من نسبة معدل توظيف الودائع، والمؤشر ممثل بالنسبة التالية :

$$\text{نسبة الأوراق المالية إلى الودائع} = \frac{\text{الأوراق المالية}}{\text{الودائع}}$$

وكما سبق وتم ذكره، فيمكن أن تنسب كل من القروض والأوراق المالية إلى الموارد التقليدية، أو إلى إجمالي الموارد المتاحة⁹.

ثانياً: نسب الربحية.

تشهد البنوك حديثاً منافسة شرسة خاصة في الدول المتقدمة من طرف مؤسسات لا تمارس الوساطة المالية، هذا الأمر دفعها إلى تنشيط مجالات الالتزامات المقدمة والمستلمة وتوسيع مجال النشاط الملحقه بالمهنة البنكية لكي تحافظ به على مداخيلها باعتبارها مؤسسة ربحية، وبرز إتساع النشاطات المالية خارج الوساطة المالية وسيلة للبنوك لتعويض التآكل المتواصل لهامش الفائدة¹⁰

ومن المعروف أن الهدف الرئيسي للبنك هو تعظيم أموال المساهمين، وتحقيق هذا الهدف يتوقف على عوامل عديدة من بينها قدرة البنك على تحقيق الأرباح، وعادة ما تقاس تلك القدرة بمجموعة من النسب يطلق عليها نسب الربحية، وفيما يلي مكونات هذه المجموعة من النسب:

1. العائد على حقوق الملكية:ROA:

يعتبر مؤشر العائد على حقوق الملكية، من المعايير الهامة لترشيد القرارات الإدارية للبنك ومدى كفاءته وتحكمه في أدائه، وذلك عن طريق الرفع المالي الذي يميز كل بنك عن الآخر، والفرق بين العائد على الأصول والعائد على الملكية يكمن في كيفية استخدام الرافعة لتكون ذات أثر إيجابي على منفعة الأصول بالنسبة للمؤسسة، فإذا حققت المؤسسة أداء أفضل من مثيلاتها فإن ذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى عوائد الأصول التي ساهمت في تحقيق هوامش ربح معتبرة، وهو ما يعبر عنه بهامش الربح PM.

2. العائد على الأصول ROE: ويمكن حساب هذه النسبة عن طريق استخدام الأساليب المناسبة لإدارة الأصول البنكية، أي ما يعبر عنه اقتصاديا بمؤشر منفعة الأصول UA، وعليه فإن إدارة رأس المال وتحقيق العوائد من خلالها، هي من أبلغ اهتمامات مسيرى البنوك في الوقت الراهن، ويشرح Dupont، العلاقة بين: ROA ; ROE، بالعلاقة التالية: EM * UA = ROE

EM * ROA = ROE حيث تمثل EM: بدرجة الرافعة المالية، بينما يمثل PM: بمضاعف الرافعة وتمثل قيمته ما يلي:

$$EM = \sum \text{Actifs} / PM$$

ويقوم مضاعف حقوق الملكية بمقارنة الأصول مع حقوق الملكية، حيث تشير القيمة الأكبر من هذا المضاعف إلى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية، وهكذا فإن مضاعف حقوق الملكية يقيس درجة الرفع المالي، كما يمثل مقياسا لكل من الربح العائد والمخاطرة، ويؤثر الرفع المالي على أرباح البنك لأنه ذو تأثير مضاعف على ROE، والتي تساهم في تحديد: ROA .

وفي نفس الوقت فإن الرفع المالي يمثل مقياس للمخاطرة، لأنه يعكس حجم الأصول التي يمكن خسارتها قبل أن يصل البنك إل مرحلة العجز عن الوفاء بالتزاماته، وهكذا فإن الرفع المالي يؤدي إلى زيادة العائد على حقوق وذلك في الحالات التي يكون فيها النتيجة الصافية موجبة، ولكن ذلك يشير في نفس الوقت إلى ROE الملكية مخاطر رأسمالها مرتفعة.

إن استقرار الدراسة على تحديد الدور الثانوي للبنوك، بعيدا عن صناعة الخدمات الرئيسية لفائدة العملاء، وأنشطة الوساطة المالية وتسويق المنتجات البنكية باستخدام التكنولوجيا الحديثة، هو بمثابة حصر حدود الدراسة في البحث عن حلول مالية لمسائل مرتبطة بالتمويل، وتقديم التسهيلات اللازمة لأن البنوك ستكون أقل قدرة على الوفاء بالتزاماتها، إذا لم تلتق الضمانات المناسبة، فهي لا تستطيع تدبير جميع للمشروعات الصغيرة الجديدة، وهناك علاقة بين أدوات الائتمان وأدوات الملكية.

ما يلاحظ على نتائج نسبة حقوق الملكية، أنها كانت متباينة، فيشير تقرير نشره بنك الجزائر سنة 2010 أن نسبة ROE للبنوك العمومية ارتفعت من سنة 2003 والتي بلغت 6.24% لترتفع سنة 2008 وتصل إلى 25.01%، بينما كانت في البنوك الخاصة سنة 2003 سالبة لتقدر نسبتها في المتوسط: 12.57%، بما بلغت نسيا قياسية سنة 2008 و 2010 على التوالي، لتصل إلى حدود 25.6-26.1، أما عن نسبة العائد على الأصول ROA، فقد بلغت النسبة في البنوك العمومية سنة 2003، 0.37%، بينما وصلت إلى حدود 0.99% سنة 2010، وهو ما يظهر أثر الرافعة المالية والتي بلغت: 25 درجة وهو رقم معتبر إذا ما قورن بدرجة الرافعة المالية للبنوك الخاصة، والتي بلغت حدود 8% كمتوسط بينما بلغ ROA لهذه البنوك: 3.27% سنة 2010، وهو ما يفسر امكانية تحويل الأرباح لهذا النوع من البنوك إلى حقوق الملكية.

ويأجرا مقارنة دولية في هذا الصدد¹¹، فإنه يسجل أن الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائري أضعف بكثير مقارنة بنظيراتها في الدول الأوروبية، حيث يتراوح معدل الاستدانة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأوروبية ما بين 56 و 69.5% حسب إحصائيات سنة 1995. كما أن هذا المعدل في اليابان يصل إلى 74.5%، وإلى 54.5% في الولايات المتحدة الأمريكية. إذ يفسر هذا المعدل في اليابان بتفادي البنوك تمويل المؤسسات الكبرى، الأمر الذي دفع بها إلى البحث عن زبائن جدد. فتوجهت البنوك اليابانية بشكل مكثف إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. بينما يفسر ارتفاع معدل الاستدانة في الولايات المتحدة الأمريكية بسهولة دخول هذه المؤسسات إلى السوق المالية ومن ثم وجود بدائل تمويل عديدة.

2.2 . فرضيات واختبارات العينة البنكية المدروسة:

إن هدف الدراسة النظرية المقترحة، هي الاطلاع على الهياكل التعاقدية الواضحة و الضمنية لمسائل مرتبطة من طرف البنك، لإدارة مسائل مرتبطة بعدم تماثل المعلومات لذلك سنقوم باختبارها ومعرفة قدرتها على تحسين شروط التمويل لهذا النوع من المؤسسات وفي أي معيار يمكن أن تتفق أو تتعارض مع بعضها وأهم الفرضيات المقترحة لهذا البحث:

1. وجود صلة وثيقة بين البنك والعميل، تستند إلى معلومات متبادلة، تمنح ثقة أكبر في حل مسألة عدم تماثل المعلومات وتسمح بتفعيل المؤسسة، ومنحها امتيازات الاستفادة من شروط القرض مهما كان نوعه حسب الهيكل التمويلي المناسب،

2. في إطار الاتفاق التعاقدي للقرض، وحدها الضمانات هي من تسمح بالحصول على ردود إيجابية من طرف البنك يمكن استخدامها كأساس للمقارنة،

3. البنك الذي يملك مؤهلات علمية (قاعدة معلومات وبيانات احصائية)، يستطيع تقدير الاخطار المحتملة لعملائه ويستفيد من خبرته السابقة لاقتراح شروط تمويل تتناسب وحجم المؤسسة وهي ذات مميزة تنافسية،

4. إن استخدام التمويل التعاقدي كنموذج يمكنه تخفيض تكاليف الوكالة المحددة بالقروض المضمونة لتصبح أكثر فعالية في الاستخدام وتبين شروط التمويل لهذا النوع من المؤسسات.

ولاختبار هذه الفرضيات نبحت عن قياس **فعالية الاجراءات البنكية** لتحقيق شروط التمويل المقترح من طرف البنك لمجموعة من المؤسسات، فتساهم برفع العائد من جهة، وتوجيه الموارد المؤسسة بطريقة مثلى من جهة أخرى، ولهذا قمنا بتحليل هذه الشروط من ثلاثة أبعاد:

1. الموارد المالية المتاحة للبنك،

2. تكلفة القروض المقدمة للمؤسسات،

3. حجم الضمانات التي تقدمها المؤسسات وأساليب التفاوض بشأنها.

وعليه لا يمكن استخدام أحد هذه الأبعاد بمعزل عن المتغيرات الأخرى (تحليل النسب المالية ونسب التمويل...)، كما يتضمن البحث **التسهيلات التي يقدمها البنك** عند امتلاك الموارد المالية الكافية، واستغلال ظاهرة الترشيح العقلاني للتحكم في الموارد المالية طويلة الاجل، وعليه قمنا بإعداد التحليل لنوعين من الاختبارات المستقلة:

1. يتعلق الاختبار الأول بنتائج استخدام الموارد المالية للبنك بطريقة عقلانية

2. أساليب استخدام الضمانات المالية بطريقة عقلانية.

المبحث الثاني: محاولة تقييم الفعالية والأداء لتنافسية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة عن طريق المسح الميداني.

قامت العديد من الدراسات حول تحديد أساليب التمويل البنكي، ومدى كفاءته في الجزائر إلا ان هذه الدراسة ستقتصر على تقييم الفعالية وعلاقتها بالتنافسية البنكية، من خلال إجراء مسح ميداني شمل 305 ملفا بنكيا، يتعلق بمؤسسات اقتصادية عمومية وخاصة، من أصل 470 مؤسسة شملتها استمارة البحث، خاصة وأنها موطنة لدى البنوك الجزائرية (المذكورة في بداية الدراسة)، وهذا لدراسة المشاكل المتعلقة بالتمويل، وأثرها على استقرار التمويل لدى المؤسسة، في خضم الوضعية الحالية التي تتسم بمرحلة انتقالية نحو اقتصاد السوق، وارتفاع طلبات التمويل لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتميز الوضعية الحالية بنمو متزايد لحصة القطاع الخاص في الاقتصاد، في حين أن القطاع العام لا يزال يراوح مكانه، وإن كانت السلطات العمومية عازمة على المضي قدماً في عملية الخصخصة، مستثناة منها بعض المؤسسات العمومية كحالة خاصة، التي تعتبر استراتيجية (سوناطراك، وسونلغاز، وشركة النقل بالسكك الحديدية). أما القطاع المصرفي، فرغم عمليات الإصلاح التي شرع

فيها، والتطهير المالي الذي استفاد منه، لا يزال يعاني من مشاكل على مستوى الملاءة المالية من جهة، وعدم القدرة على الاستجابة لمتطلبات اقتصاد السوق بما تعنيه من فعالية في تقديم الخدمات، وارتفاع المردودية.

ويبدو أن مستقبل المؤسسات الجزائرية، في ظل المنافسة المتزايدة بفعل انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم، مرتبط أساساً بإمكانات تمويل النشاطات الاستغلالية والاستثمارية لهاته المؤسسات من قبل البنوك الجزائرية.

المطلب الأول: نتائج الدراسة المسحية وتحليل بيانات الشرط الأول للتمويل.

يهدف هذا المسح لفهم واقع العلاقات بين المؤسسات والبنوك في الجزائر، وهذا عن طريق التساؤل عن الخدمات الأساسية المقدمة من قبل البنوك لربائنها (الوقت الضروري من أجل الحصول على دفتر الشيكات، والتحويل البنكي)، والإجراءات الإدارية لتقديم طلب قرض، والوقت المستغرق لدراسة ملفات القروض من قبل البنوك. وبالتالي محاولة تقييم الفعالية بشكل أولي من قبل المؤسسات تجاه البنوك التي تتعامل معها.

و عن نسبة الوساطة المصرفية فقد تم حسابها عن طريق نسبة قروض الاستغلال والاستثمار في تمويل نشاط المؤسسة.

أولاً: تحديد نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة.

في هذه الفقرة سنحاول معرفة الشكل القانوني للمؤسسات المسوَّحة، وذلك بعد تمييزها من قبل البنك، وقد استبعدت الدراسة محددات أخرى تتعلق بالأقدمية في النشاط، وعدد المستخدمين، (لصعوبة وتداخل وحدات القياس)، واقتصرت فقط على القطاع الاقتصادي الذي تنشط فيه، وكذا التوطن البنكي، بمعنى البنوك التي تتعامل معها المؤسسات وتملك حسابات لديها.

ثانياً: معيار الشكل القانوني للمؤسسة.

حسب الشكل القانوني للمؤسسات، معظم المؤسسات المسوَّحة يتمركز في القطاع الخاص الذي يأخذ شكل شركة المساهمة المحدودة والتوصية المحدودة.

ومن المهم الإشارة إلى زيادة تعقد شروط القرض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع ارتفاع المخاطر المتعلقة بنظام سير المشروع، وقدرته على استرداد الأموال خاصة قصيرة الأجل، إن جمع المعلومات وتقديم صورة شاملة حول طبيعة الدراسة موجودة في الجدول أدناه:

الجدول رقم: 1. الطبيعة القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة الموطنة لدى 7 بنوك جزائرية

منها: مؤسسات خاصة		مؤسسات مصغرة، صغيرة ومتوسطة		الطبيعة القانونية للمؤسسة
النسبة	العدد	النسبة	العدد	
19.4%	53	34.6%	106	شركة من نوع: SARL
32.3%	87	22.5%	69	شركة من نوع: SPA
9.7%	26	12.3%	38	شركة من نوع: EURL
3.2%	9	4.1%	12	شركة من نوع: SNC
16.1%	43	11.2%	34	شركة من نوع: شخص طبيعي
16.1%	43	13.7%	42	شركة من نوع: EPIC
3.2%	9	1.5%	4	شركة من نوع: Coopérative Agricole/EAI/EAC
100%	270	100%	305	المجموع الكلي للمؤسسات

ثالثا: قطاع النشاط الاقتصادي للمؤسسة.

تغطي العينة معظم القطاعات الاقتصادية، ويعطي التقسيم عبر القطاع الأرقام التالية :

- 32,9% في قطاع الصناعة المنتجة؛
- 26,5% في قطاع الخدمات، والنقل، والاتصالات؛
- 28% في قطاع الأشغال العمومية والبناء.

رابعا: التوطن البنكي للعمليات المالية.

غالبية المؤسسات المسوَّحة (95%) لديها حسابات في البنوك العمومية الأربعة. حيث يحوز البنك الوطني الجزائري 25% من المؤسسات، أما البنوك الثلاث المتبقية (بنك الجزائر الخارجي، وبنك التنمية المحلية، والقرض الشعبي الجزائري) فتحتل نفس المرتبة مع حصص تقدر بـ 16%.

أما باقي المؤسسات، فتركز في البنك الخليجي الخاص بنسبة تقدر بحوالي 3%.*

تتعدد أسباب اختيار البنك من مؤسسة إلى أخرى. فـ 46% من المؤسسات صرَّحت بأنها لم تختَر البنك الذي تتعامل معه. وهنا يجب الحصول على المزيد من المعلومات لتوضيح هذه الظاهرة. في بادئ الأمر يمكن أن نفسر هذه الحالة بدرجة المركزية التي كان تميز الاقتصاد الوطني في فترة طويلة نسبيا، حيث كانت البنوك العمومية تتميز بالتخصص وبالتالي فإن المؤسسات العمومية يتم توطينها حسب طبيعة نشاطها في البنك الذي يوافقها. 27% منها تم إنشاؤها عادة الاستقلال، أما المؤسسات التابعة لنفس الفئة (19%) فقد تم توطينها على أساس القرب الجغرافي. أما المؤسسات المتبقية (54%)، فهي حرة في اختيار البنك الذي تتعامل معه. والذي دفعها لاختيار هذا البنك من دونه يعود إلى الاعتبارات الشخصية في 12,5% من المؤسسات، في حين أن 41,3% من المؤسسات دفعته سمعة البنك إلى اختياره.

وتعطينا الإجابات حول الاختيار بين الاسم التجاري للبنك أو الوكالة، هو أن الوكالة يتم اختيارها تلقائياً بفعل قربها الجغرافي. كما أن اختيار الوكالة يرجع في معظم الحالات إلى العلاقات الخاصة التي تربط المؤسسة مع الوكالة. أما فيما يخص البنك، فإن 67% من المؤسسات المستجوبة صرَّحت أن نوعية الخدمات وسمعة البنك هي التي دفعته لاختيار البنك.

المطلب الثاني: حلول مقترحة لمسائل متعلقة بالشروط البنكية ومبادئ التمويل.

البرامج المدججة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هناك عدة برامج فيما يخص هذه العملية، كلها تهدف إلى ترقية وتطوير الأداء التنافسي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بصفة عامة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة.

أولاً: البرنامج الوطني لتأهيل الصناعي : أطلقت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة في الجزائر، برنامجاً لتأهيل المؤسسات الصناعية، حيث يسعى هذا البرنامج إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية والعمومية منها أو الخاصة، والمؤسسات الصغيرة أو المتوسطة أو 22 الكبيرة. وذلك لترقية التنافسية الصناعية، وتحسين كفاءات المؤسسات وتهيئة المحيط المباشر لها بتكليف جميع مكوناته (من أنشطة مالية، في عصرنة المحيط الصناعي، وتطوير وترقية الصناعات من اجل رفع 23 ومصرفية، وإدارية، وجبائية، واجتماعية... الخ). وتتجلى أهدافه القدرة على المنافسة. إضافة إلى تدعيم قدرات هيئات الدعم لتحسين القدرة التنافسية وتطوير المؤسسات الصناعية. ويتم تنفيذ هذا 24: البرنامج من طرف هيئات تشرف على ذلك، ندرج أهمها في ما يلي

ثانياً: المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية (DGRI) : التابعة لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، وهي مكلفة بتسيير برنامج التأهيل. وتتمثل مهامها فيما يلي تحديد الإجراءات والشروط التقنية والمالية والتنظيمية لبرنامج التأهيل

- وضع برنامج إعلامي تحسسي للمؤسسات والهيئات المعنية بالبرنامج - تطوير وترقية برنامج التكوين للأفراد المعنيين بالإشراف على برنامج التأهيل - اقتراح تعديلات فيما يخص النصوص القانونية التي تنظم المؤسسات، والتي لها علاقة مباشرة

بإصلاحها

دراسة ملفات التأهيل المقدمة من طرف المؤسسات الراغبة في الاستفادة من ذلك، قبل إرسالها للجنة الوطنية للتنافسية الصناعية. والتي تتم على مستوى الأمانة العامة.

ثالثا: اللجنة الوطنية لتنافسية (CNCI) : يرأسها وزير الصناعة وإعادة الهيكلة، وتضم ممثلي بعض من الوزارات أهمها ممثل عن وزارة المالية، و ممثل عن وزارة المساهمة وتنسيق الإصلاحات، وممثل عن وزارة التجارة، وممثل عن وزارة الخارجية. زيادة على ذلك ممثلي النقابات وأرباب العمل. ولعل أهم مهمة تقع على عاتقها، هي إصدار القرار النهائي المتعلق بملفات التأهيل المقدمة من طرف المؤسسات بعد دراستها (). تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المادة 92 من قانون المالية لسنة 2000،

رابعا: صندوق الترقية التنافسية (FPCI) : ولقد تم إنشاؤه لتمويل جزء من عمليات برنامج التأهيل في شكل مساعدات مالية ذات نوعين : - مساعدات للمؤسسات، - مساعدات للهيئات الدعم كالمؤسسات التي تدف إلى تحسين الجودة.

المبحث الثالث: مؤشرات التنافسية البنكية من خلال أدوات الفعالية التمويلية للبنوك

ترى البنوك أن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتميز بدرجة عالية من الخطورة ولا سيما أن معدلات فشل المشروعات الصغيرة وهي في الفترة الجنيية كبير، ويستوجب على البنك القيام بدراسات معمقة حول المردودية الاقتصادية والمالية للسنوات الثلاثة الأولى والتأكد من صحة المعلومات المقدمة، وتأخذ بعين الاعتبار العوامل الموضوعية التي تتعلق بجدوى المشروع والمردودية المحتملة، وعوامل أخرى تأخذ بعين الاعتبار كفاءة صاحب المشروع، وأخطار تقلبات السوق على المنشأة... إلخ، وفي حالة المشروعات القائمة، تأخذ البنوك بمركز المالي للمنشأة ونواتج الثلاث سنوات السابقة، لكن العديد من المؤسسات طالبي التمويل. لا يصرحون برقم الأعمال خوفا من الضرائب، وهذا ما يؤدي لعدم صحة المعلومات سابقا حول الأرباح والتي تعتمد عليه البنوك فيما بين طرفي التعامل *Asymétrie d'information*.

إن التحليل المالي للمشروع عن طريق البيانات الأولية، الحصل عليها من طرف البنك يشكّل مصدرا لعدم تماثل المعلومات، فلا يمكنه اعتماد أساليب أخرى في توجيه سياسة التمويل، وتجدر الإشارة أن صندوق النقد الدولي سنة: 2013¹²، قد أشار في تقرير له أن الأنظمة المصرفية، في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تضع شروط ومبادئ تعرّض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمشاكل المالية، وأكد التقرير أيضا أن تمويل المؤسسات محدود وتستفيد منه المؤسسات الكبرى بالدرجة الأولى، أما المشاريع الصغيرة والحرفية فتبقى بعيدة عن متطلبات التعامل الرسمي.

كما يعاني أغلب الشباب الحامل للمشاريع صعوبة في توفير شروط البنك يأتي في مقدمتها المبدأ الأساسي ألا وهو حجم الأموال الخاصة الذي يجب أن يساوي أو يفوق % 10 أو % 50 حسب الحالات.

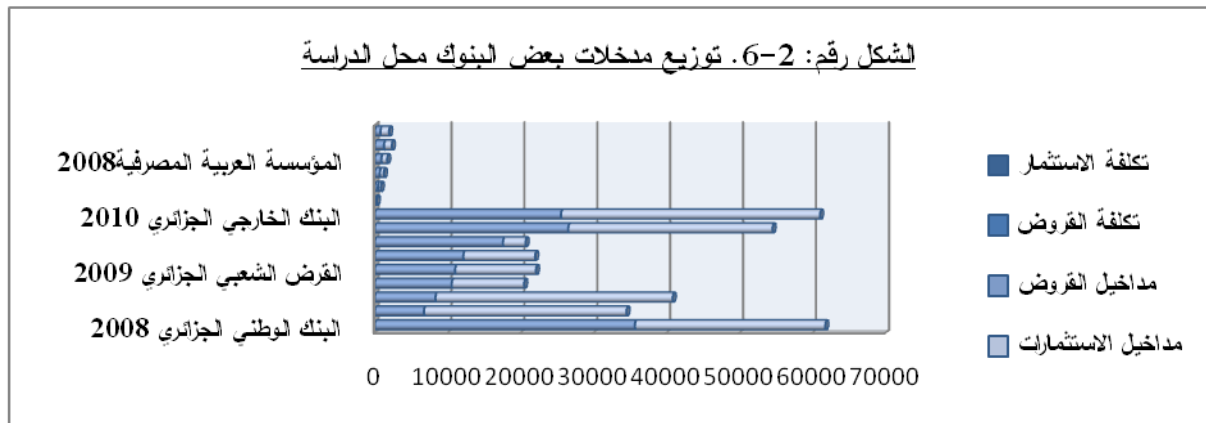
المطلب الأول: محددات التنافسية مرتبطة بالتكاليف والضمانات.

بالنظر إلى أهمية القرض المصرفي كمصدر تمويلي خارجي نجد أن عنصر التكلفة يعتبر أخطر تلك العناصر المتداخلة فيما بينها و المؤثرة في محدودية التمويل بهذه القروض و ذلك فضلا عن عنصر الضمانات.

ففي ما يتعلق بتكلفة القرض المصرفي المتضمنة لسعر الفائدة و عناصر أخرى و التي تتميز بالارتفاع، فقد أضحت تشكل عائقا أمام تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحد من التمويل بهذه القروض بالحجم المطلوب و الشروط الملائمة.

و الملاحظ أن البنوك التجارية في الجزائر تستخدم سياسة صارمة فيما يتعلق بالفوائد بما يضمن لها تحقيق أرباحا معتبرة من خلال الفروقات بين فوائد المدوعين و فوائد المقرضين، دون أن تساهم في تفعيل و توسيع إنشاء المؤسسات خاصة الصغيرة و المتوسطة منها، وهو ما يبرره تكلفة القروض والمداحيل المحققة من التمويل البنكي، و في هذا السياق نشير إلى ذلك الارتفاع القوي في أسعار الفائدة الذي حصل في النصف الأول من عشرية التسعينات، أين تجاوز سعر الفائدة الـ 20% نتيجة لارتفاع معدل التضخم خلال تلك الفترة حيث بلغ حوالي 30% و الذي انخفض تدريجيا ليصبح سعر الفائدة موجبا ويصل إلى 1% في السداسي

الثاني من سنة 2013 وذلك في إطار الإصلاحات الاقتصادية والبحث عن توازنات الاقتصاد الكلي و اتخاذ إجراءات تصحيحية و تطبيق سياسات نقدية صارمة قصد التحكم في التضخم.



ومن خلال الجدول السابق يمكن متابعة الفعالية من خلال ما حققته البنوك، من مداخيل تتعلق بالاستثمار وقروض الاستغلال، مقارنة بتكلفة القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خلال ثلاث سنوات الدراسة: 2008-2010. لكن الملاحظ أن البنوك التجارية في الجزائر بالرغم من اجراءات رفع رأسمالها¹³، لم تكن مجهزة بعد للاستمرار بالقيام بإجراءات تخفيض سعر الفائدة، و مسايرة التطورات التي تعيشها البنوك في الدول المتقدمة، أين لازالت البنوك في الجزائر قاصرة على ممارسة الوظيفة التقليدية، المتضمنة لمفهوم الاقتراض لأجل الإقراض، بما يعني القيام فقط بدور الوسيط بين المقترضين و المقرضين للأموال، و هو ما يشكل عائقا كبيرا أمام إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و تطوير مثيلاتها من المؤسسات القائمة. أما عن عنصر الضمانات فنجد أن البنوك ولا اعتبارات متعلقة بضعف الوضعية المالية للمشروعات و صعوبة تحليل توازنها المالي، متحفظة في تقديم مساعدتها لهذه المؤسسات حيث تطلب منها تقديم عددا من الضمانات القوية التي تعتبر كوسيلة ائتمانية بالنسبة للبنوك، حيث يمكن التمييز بين كل من الضمانات العينية لبعض الأشكال من القروض و الضمانات الشخصية حينما تتطلبها الصيغة القانونية و / أو الحالية المالية للمشروع، كما قد تكون هذه الضمانات المطلوبة ضمانات عقارية. فهذه الضمانات بمختلف أنواعها لا تكون في متناول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات القدرات المحدودة، حيث أن البنوك المانحة للقروض في الجزائر عادة ما تشترط ضمانات على القروض تتجاوز نسبة 150% من مبلغ القرض و هذا ما يؤدي إلى زيادة محدودة التمويل بالقروض المصرفية، و يشكل عائقا أمام أية مبادرات لإنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة أو توسيع و تجديد نشاط مشروعات قائمة.

المطلب الثاني: تسيير ملفات طلبات قروض استغلال.

إن الهدف المعلن من إنجاز هذا المسح هو في طبيعة الحال قياس درجة البيروقراطية في المنظومة المصرفية الجزائرية، و نوعية الاتصال الذي تقوم به البنوك الجزائرية مع زبائنها. وكان الهدف هو عزل الأسباب النظامية عن تلك المتعلقة بعمل البنوك بحد ذاته

الجدول رقم 2: الوقت المستغرق من طرف المؤسسة من أجل تجميع وثائق الطلب على قرض استغلال

نوع المؤسسة	المتوسط بالأيام	العدد
مؤسسة مصغرة	43.45	129
مؤسسة صغيرة	35.36	57
مؤسسة متوسطة	29.38	92
مؤسسة كبيرة	25.36	12
المجموع	33.04	290

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج الاستمارة، و حساب مختلف النسب باستخدام برنامج: SPSS 20

في حزمة أولى من الأسئلة طلب من المؤسسات إعطاء تقدير أولي للوقت الذي تقضيه لجمع الوثائق الضرورية لملف طلب القرض سواء تعلق الأمر بقرض استثمار أو قرض استغلال. هذا الوقت يسمح بقياس درجة التشجيع الذي يمارسه محيط المؤسسة في مساعدتها على القيام بنشاط الاستثمار لإنتاج السلع والخدمات. وتعتبر البنوك أحد الفاعلين الأساسيين في هذا المحيط. ويتمثل دور البنوك في إعلام زبائنها بشكل جيد عن الكيفية المثلى لجمع الوثائق اللازمة في مدد معقولة.

المطلب الثالث: الوقت المخصص لجمع وثائق ملف طلب القرض. تختلف المدة التي تقضيها المؤسسة لتجميع الوثائق اللازمة لملف طلب قرض الاستغلال من بنك إلى آخر. فهو يمتد من يوم إلى 180 يوما. وفي المتوسط يمضي متعامل حوالي 33 يوما من أجل تجميع ملف طلب قرض الاستغلال.

هذا المتوسط يرتفع في حالة ما إذا كانت المؤسسة موطنة لدى بنك الخارجي الجزائري: (44 يوما) وينخفض إذا كانت تفتح

حسابا لدى بنك التنمية المحلية أو بنك الخليج، أي

(28 يوما). غير أن نتيجة البنك الأخير لا يمكن أن يعتد بها بالنظر إلى ضعف تمثيله في العينة. وعند تشتيت المتوسط نتحصل على

النتائج التالية المتعلقة بالمدة المخصصة لتجميع وثائق ملف طلب القرض.

- 46% من أصل 465 مؤسسة أجابت عن السؤال صرحت أنها تمضي أقل من 15 يوما في تجميع الوثائق الضرورية؛
- 45 يوما وأكثر بقليل من شهرين بالنسبة لـ 20% و 13% من المؤسسات التي أجابت عن السؤال على التوالي؛
- 79% من الحالات تمضي أكثر من 40 يوما لتجميع وثائق الملف.

تمضي المؤسسات الخاصة 36 يوما في المتوسط لتجميع الوثائق المطلوبة في حين أن المؤسسات العمومية تمضي 29 يوما. هذا الاختلاف المقدر بحوالي أسبوع يمكن تفسيره بوجود مؤسسات خاصة جديدة ذات حجم صغير لا تملك المصالح المختصة في مثل هذه العمليات. وبإطلاعنا على ملف القروض المطلوب من قبل البنوك يتضح أن المتعاملين مع بنك الوطني الجزائري يمضون وقتا أطول في تجميع وثائق ملف طلبات قروضهم.

الجدول رقم: 3. يوضح الوقت المستغرق من طرف المؤسسة من أجل تجميع وثائق الطلب على قرض استثمار (بالأيام).

نوع المؤسسة	المتوسط بالأيام	العدد
مؤسسة مصغرة	54.01	31
مؤسسة صغيرة	48.68	73
مؤسسة متوسطة	48.38	109
مؤسسة كبيرة	41.42	27
المجموع	48.19	240

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج الاستمارة، وحساب مختلف النسب باستخدام برنامج: SPSS 20.

نشير هنا إلى أن الاختلاف في هذه المرحلة كبير جدا. والمدة الأطول بين البنوك هي للمتعاملين مع بنك الوطني الجزائري (61 يوما)، في حين أن زبائن بنك التنمية المحلية يقضون 42 يوما لتجميع وثائق قرض الاستثمار، أي 20 يوما أقل من البنك الأول. في حين أنه لدى البنك الخارجي الجزائري يلزم 45 يوما، أما بالنسبة للقرض الشعبي الجزائري فيتطلب ذلك 54 يوما.

أولاً: مدة الإجابة على ملف قروض تتعلق بتمويل دورة الاستغلال.

من أجل معرفة مدة ردّ فعل البنوك على الطلبات المقدمة لمصالحها، طلبنا من بعض المؤسسات تقدير المدة التي انتظروها حتى يتحصلوا على ردود على طلباتهم، وفي المتوسط يجب انتظار 3 أشهر من أجل تلقي الردود (86 يوماً). وعند تشتيت المتوسط نحصل على النتائج التالية :

الجدول رقم: 4. يوضع المدة اللازمة لاستجابة البنك على قرض إستغلال.

نوع المؤسسة	المتوسط بالأيام	العدد
مؤسسة مصغرة	107.47	48
مؤسسة صغيرة	101.08	103
مؤسسة متوسطة	86.17	109
مؤسسة كبيرة	57.74	44
المجموع	89.24	304

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج الاستمارة ، وحساب مختلف النسب باستخدام برنامج: SPSS 20.

أكثر من 57% من المؤسسات عليها أن تنتظر أكثر من شهر من أجل الحصول على رد؛ 42% من المؤسسات عليها أن تنتظر أكثر من شهرين لتلقي الرد، في حين أن 24% منها عليها أن تتحلى بالصبر بفعل أنها تضطر لانتظار 3 أشهر كاملة؛

وفي الأخير، فإن 21% من المؤسسات عليها أن تنتظر 4 أشهر لتلقي رد من لدن البنك الذي تتعامل معه.

احتل القرض الشعبي الجزائري المرتبة الأولى في المدة الأطول للرد، حيث يمضي 107 يوماً لإرسال الردود، متبوعاً ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بحوالي 92 يوماً.

في حين أن البنك الأسرع في الإجابة على طلبات القروض هو بنك الجزائر الخارجي بـ71 يوماً أي أقل بـ22 يوماً من المتوسط. هذه الكفاءة المسجلة على مستوى هذا البنك يمكن أن تفسر لها بفعل تواجد مؤسسة عملاقة كسوناطراك ضمن زبائنه مما يخلق نوعاً من الديناميكية لدى معالجة ملفات طلبات القروض.

ولا يظهر جلياً الاختلاف بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة في هذا المجال بفعل ضعف طلبات القروض المقدمة للبنوك الخاصة حيث لم تعد 23 طلباً من أصل 435 طلباً قدم للبنوك ككل، بما فيها 6 طلبات قدمت للمؤسسة العربية للمصرف.

ويظهر التمييز واضحاً فيما يخص مدة الردّ في حالة إذا كانت المؤسسة عمومية أو خاصة. ففي المتوسط تنتظر المؤسسات العمومية 67,7 يوماً للحصول على ردود بنكية. في حين أن المؤسسة الخاصة تنتظر في المتوسط 102,5 يوماً، أي حوالي 52% أطول من المدة التي تقضيها المؤسسات العمومية في انتظار الرد (حوالي 5 أسابيع أطول). وفي مثل هذا المستوى من التحليل لا يمكننا الجزم بأسباب هذا التمييز.

تختلف مدة الردّ من بنك إلى آخر. فهو محصور في المجال من 99 يوماً إلى 166 يوماً، إذا اعتبرنا أن البنوك العمومية والخاصة تتلقّى معظم طلبات قروض الاستثمار. ويبدو أن بنك الجزائر الخارجي هو الذي يحتل الصدارة فيما يخص أقصر مدة للرد على طلبات القروض الموجهة إليه، من أجل نفس الأسباب التي ذكرناها آنفاً فيما يخص قروض الاستغلال. ويقوم القرض الشعبي الجزائري بنفس العملية في 9 أسابيع، في حين أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقوم بالرد على طلبات القروض في مدة 148,5 يوماً، في حين أن بنك التنمية المحلية يقوم بالرد على الطلبات في 115 يوماً.

يظهر توزيع معالجة طلبات القروض بين البنوك العمومية والخاصة فرقا كبيرا في الكفاءة لصالح البنوك الخاصة التي لا تقضي إلا 70 يوما للرد على طلبات القروض، في حين أن البنوك العمومية بعد 137 يوما أي حوالي الضعف.

يمكن أن يكون لظاهرة التمييز بين المؤسسات العمومية والخاصة، إذا اعتمدنا على المدة الزمنية الكلية، فالمؤسسة الخاصة عليها انتظار خمسة أشهر قبل الحصول على ردّ بالقبول أو الرفض، من قبل البنك في مقابل، ثلاثة أشهر وثمانية أيام بالنسبة للمؤسسة العمومية، ويعتبر هذا الفارق كبيرا جدا، فمن لحظة إعداد الوثائق إلى غاية تلقي الرد النهائي من قبل البنك، يمكن أن يؤدي إلى تخلي المستثمر عن مشروعه، وهذه الوضعية تتكرر باستمرار.

ثانيا: المدة المترامية لتحويل القروض البنكية.

عند القيام بعملية حسابية لإيجاد تراكم المدة المستغرقة لتحويل القروض البنكية، نستطيع الحصول على فكرة عامة حول استخدام عامل التوقيت، غير المناسب من قبل المؤسسة من أجل تلقي الرد على طلب القرض، انطلاقا من اللحظة التي تبدأ فيها تجميع الوثائق المطلوبة من قبل البنك، وعليه يمكن التمييز بين أربعة أشهر، في المتوسط لمعرفة الرد على طلب قرض الاستغلال وحوالي ستة أشهر بالنسبة لقرض الاستثمار.

فيما يخص طلبات قروض الاستثمار، تنقسم مدة انتظار تلقي الرد بالشكل التالي :

- 6% من المؤسسات تنتظر أقل من شهر واحد؛ حوالي 80% من المؤسسات تنتظر شهرين؛
- 67% من المؤسسات تنتظر ثلاثة أشهر؛ 36% من المؤسسات تنتظر ستة أشهر؛
- 22,5% من المؤسسات تنتظر أكثر من ثمانية أشهر.

تحليلنا هذه النتائج أيضا، حول المدة اللازمة لتمويل شراء البضائع والخدمات في حالة الرد بالإيجاب. وبالتالي فإن معرفة المدة التي تستغرقها تنفيذ عملية استيراد مثلا مموله بخطط قرض يتطلب معرفة المدة التي يتطلبها تحرير القرض، وإجراءات الاستيراد، وعملية تحويل الأموال. أما في حالة الاستثمار، فيعتبر الأمر أعقد بكثير، خاصة إذا علمنا المدة الطويلة التي يستغرقها الرد على طلبات القروض لتمويل مثل هذه العمليات، وبالتالي تصبح هذه المؤشرات أساسية عند اتخاذ قرار الاستثمار، بالإضافة إلى المتغيرات المرتبطة بإمكانيات التمويل الذاتي، ومساهمة البنك، وفترة الاسترداد.

يمكن التأكيد، أنه أمام كل هذه العراقيل الموضوعية وغير الموضوعية، يصبح المستثمرون المحتملون وكذا المؤسسات الخاصة في وضعية تدفعهم دفعا نحو القيام بعمليات في إطار الاقتصاد غير الرسمي حيث لا يحتاج إلى حجم استثمارات كبير ويتميز بقصر مدة الاسترداد.

سادسا: درجة لجوء المؤسسات إلى التمويل البنكي.

تبلغ درجة اللجوء إلى التمويل البنكي في العينة المسوحة 47% بالنسبة لقروض الاستغلال و46% بالنسبة لقروض الاستثمار. أما نسبة التمويل الخارجي فتبلغ 35% بالنسبة لنشاط الاستغلال و43% بالنسبة لنشاط الاستثمار. لا يمثل قرض الاستغلال إلا حوالي 24,5% من مجمل التمويل، إذا إخذنا بعين الاعتبار إلا المؤسسات التي صرحت بعدد موظفيها، كما أن 27% من المؤسسات قالت أنها لا تلجأ إلى هذا النوع من القروض. وفي الواقع، فإن نسبة 5% من المؤسسات تصرّح بأنه يلجأ إلى هذا النوع من التمويل في مجال من 1 إلى 10%. ومن جهة أخرى، صرّحت 49% من المؤسسات التي أجابت عن السؤال، أنها تستعمل قروض الاستغلال في حدود 10%. و فقط 16% من هذه المؤسسات صرحت أن قروض الاستغلال تدخل بنسبة 50% من مجمل تمويل هذا النشاط.

يلاحظ أن حجم المؤسسة يلعب دورا أساسيا في قرار اللجوء إلى التمويل المصرفي. فكلما كانت المؤسسة كبيرة، كلما كان ذلك مدعاة إلى أن تطلب المزيد من القروض. وبصفة متناقضة، فقد لوحظ أن المؤسسات التي توظف ما بين واحد إلى 10 عمال تطلب القروض أكثر من المؤسسات التي توظف ما بين 10 إلى 100 مستخدم. و لا يتغير الاتجاه العام إلا عند المرور إلى

حجم أكبر مباشرة. ويمكن أن نجد تفسيراً لهذه النتيجة المتناقضة أن المؤسسات التي توظف ما بين 01 إلى 10 مستخدمين عادة ما تنشط في قطاع الخدمات وخاصة تلك المتعلقة بعمليات الاستيراد، و من المحتمل أن تكون ملاءة هذه المؤسسات من وجهة نظر بنكية أحسن بكثير من غيرها من المؤسسات، وبالتالي فإن حصولها على القروض يكون أسهل.

يبدو أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأكثر هشاشة في المحيط المصرفي الجزائري. ويعبر هذا عن نتيجة متناقضة بين الإرادة التي تبديها السلطات العمومية لدعم مثل هذا النوع من المؤسسات والواقع الذي يقول غير ذلك، مع العلم أن البنوك باستطاعتها أن ترافق هذا النوع من المؤسسات خاصة إذا علمنا أنها لا تتطلب كثيراً من الأموال.

خاصة فيما يتعلق بالاستثمار، وبالتالي فإن عملية متابعة القروض تبدو أكثر سهولة من غيرها من القروض الممنوحة. وإذا قمنا بتحليل المؤسسات التي طلبت قروضا حسب الملكية القانونية، نلاحظ أن المؤسسات العمومية هي التي كانت أكثر طلباً للتمويلات المصرفية من المؤسسات الخاصة. فنسبة 38,5% من نشاط الاستغلال للمؤسسات العمومية ممول من قبل البنوك وتبلغ هذه النسبة 50% بالنسبة لنشاط الاستثمار.

أما المؤسسات الخاصة فكانت النسبة 32% و 41% على التوالي. وتعتبر هذه النتائج عن نفس التقسيم على المستوى الكلي بالنسبة للقروض الموجهة للقطاع العام وتلك الموجهة للقطاع الخاص. ويصبح من الصعب التحدث عن أثر الإزاحة بالنسبة للقطاع الخاص.

وتصبح نسبة عدم اللجوء إلى التمويل البنكي أكبر إذا قمنا بإدماج حالات عدم الإجابة على أنها حالات عدم اللجوء إلى التمويل البنكي. وفي هذه الحالة، فإن اللجوء إلى التمويل الخارجي لا يتدخل إلا في حدود 25% في نشاط الاستغلال، و 30% من نشاط الاستثمار.

وتعتبر هذه الأرقام عن ضعف اختراق الوساطة المصرفية للاقتصاد الجزائري.

المطلب الثالث: خصوصية المؤسسات الجزائرية.

ويمكننا والحال هذه، أن نطرح بعض الفرضيات لفهم هذا الضعف المسجل على مستوى الوساطة المصرفية، حيث تبقى هيمنة القطاع غير الرسمي في الاقتصاد من أقوى الفرضيات لتفسير هذا الضعف، فمن البديهي أن المؤسسات التي لا تصرح برقم أعمالها، أو أنها تقوم بالتصريح بجزء فقط من أعمالها، تعمل ما في وسعها لتفادي اللجوء إلى التمويل البنكي، لأنه يشكل أداة رقابة قبلية على نشاط المؤسسة. كما أن معظم المؤسسات الخاصة، ذات طبيعة عائلية وبالتالي فإن اللجوء إلى التمويل المصرفي يبقى في حدود ضيقة، نظراً لتفضيل الادخار العائلي عن غيره من الادخارات.

وتعمل البيروقراطية التي تميز عمل البنوك الجزائرية العمومية على تنفير عدد كبير من المؤسسات فتلجأ إلى خدمات البنوك الخاصة. كما أن غياب سوق لرؤوس الأموال بما يحمله من مفهوم للمخاطر يعتبر كأحد العلامات الفارقة لسوق رؤوس الأموال في الجزائر. حيث أن معظم البنوك الجزائرية لا تملك تقاليد تمويل المشاريع ذات المخاطر وتفضل بالتالي التوجه نحو تمويل النشاطات المدرة للأرباح والخالية من المخاطر.

أولاً: درجة التمييز التي تفصل ملفات القروض المقبولة عن المرفوضة.

اعتمدنا لتحديد درجة التمييز على معيارين اثنين: الشكل القانوني وطبيعة النشاط. وتؤكد الإجابات على هذا التساؤل الاتجاه العام الذي تتخذه البنوك حين يتعلق الأمر بعلاقتها مع المؤسسات إذا كانت عمومية أو خاصة، أو إذا كانت المؤسسة تعمل في ميدان الصناعة أو الخدمات أو التجارة. وتعتبر العلامة التجارية للبنك ودرجة الثقة التي تمنحها المؤسسات للبنوك التي تتعامل معها تعتبر مؤشرات جيدة عن مستوى الحوكمة على مستوى هذه البنوك. ونستطيع قياس درجة رضا الزبائن سواء تعلق الأمر بعلاقة مباشرة بين الزبائن والبنك.

ويظهر أن الإحساس بالتمييز عند منح القروض يظهر بقوة في العينة المسوحة. فمن أصل 379 مؤسسة أجابت عن السؤال، 172 منها تعتقد بأنه ثمة تمييز بين عند منح القروض أي حوالي 55%. واستطاعت 149 مؤسسة تحديد معايير هذا التمييز. 36,1% منها تعتقد أن التمييز يتم على أساس الشكل القانوني. هذه النتائج تحيلنا على النقاش الدائر حول أسباب التمييز الذي يمارس تجاه المؤسسات في الجزائر. فمؤسسات القطاع العام تعتقد أنه هنالك نية مبيتة من أجل التخلص منها وحلها بكل بساطة. أما المؤسسات الخاصة فلا زالت تتهم البنوك العمومية بممارسات بيروقراطية وبتصرفات ريعية.

وتعتقد 63% من المؤسسات المسوحة، أن السبب في التمييز الذي لحق بها، مردّه أساسا إلى إنتماؤها إلى القطاع الخاص، أو أنها تنتمي إلى قطاع البناء (72%)، أو في قطاع الخدمات (60%). وحتى المؤسسات العمومية لم تسلم من عملية التمييز وإن كانت بطريقة أقل من تلك الممارسة على المؤسسات الخاصة. فـ52% من هذه المؤسسات تعتقد أنه عرفتنوع من التمييز بشكل أو بآخر. ولتفادي النتائج التفصيلية يمكن إثبات أن عملاء بنك التنمية المحلية والقرض الشعبي الجزائري (61%) هم الذين يعانون أكثر من غيرهم من التمييز.

وإن كان هذا لا يعفي البنوك العمومية الأخرى من هذا السلوك. ولم تسلم من هذه الميزة حتى البنوك الخاصة أي بنك الخليج (44,4% نعم و55,6% لا). وتبقى هذه الإجابة تحتاج إلى تأكيد بالنظر إلى العدد القليل من الإجابات التي خصت هذا البنك.

ثانيا : مستوى الخدمات المقدمة للمؤسسات .

عند تحليل النتائج، يظهر أن قطاع الخدمات والأشغال العمومية، هما اللذان تقع عليهما ممارسات التمييز أكثر من غيرهم، وتبلغ نسبة التمييز 62,7% و72% على التوالي مقابل نسبة متوسطة 55% لقطاع الصناعة التقليدية والحرف، . وبخلاف الفكرة التي تقول أن قطاع الصناعة هو الذي يمارس عليه التمييز أكثر من غيره، فإن النتائج المتحصل عليها تثبت عكس ذلك. وإن كان هذا النوع من الصناعات لا يزال يعاني من آثار اقتصاد المديونية، وبالتالي فإن ملاءة هذا القطاع تبقى هشة في أعين المصرفيين. وهو ما يحدده الجدول التالي، بناء على سؤال حول درجة الخدمات المقدمة، و تمييز البنك للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة النشاط، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم: 5. يمثل درجة تمييز البنوك للمؤسسات حسب نوع نشاطها الجاري.

نوع المؤسسة	درجة التمييز البنكي حسب الطبيعة القانونية	بالنسبة الطبيعية الاقتصادية	بالنسبة لأسباب أخرى غير اقتصادية
مؤسسة مصغرة	29.2%	41.6%	20.2%
مؤسسة صغيرة	36.9%	36.9%	15.6%
مؤسسة متوسطة	40.4%	35.1%	17%
مؤسسة كبيرة	34.2%	34.2%	18.4%
المجموع	35.6%	37.3%	17.5%

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج الاستمارة ، وحساب مختلف النسب باستخدام برنامج SPSS 20.

وما يمكن مقارنته هو أن البنوك الجزائرية تأخذ بعين الاعتبار بعض الشروط الإضافية حتى قبل منح قرار القرض لاتتعلق بنوعية نشاط المؤسسة، أو رقم أعمالها أو حتى النتائج المحققة خلال الثلاث سنوات السابقة، بل يتعدى الأمر إلى دراسة المخاطر النظامية، أو حتى غير النظامية للتجاوز مرحلة التأكد من جميع المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة، وتكتفي بتحليلها ماليا.

الخاتمة. تعبر النتائج المتوصل إليها، من خلال هذا المسح الميداني أن مستوى التسهيلات المقدمة، من قبل البنوك لزبائنها، لم يرق إلى المستوى الذي يمكنها من القيام بدور الوساطة الفعلية، ولا يترتب على قياس الفعالية البنكية (بين المدّخرين وطالبي الأموال عن طريق تقديم القروض للمؤسسات)، أية نتيجة إيجابية، إذا ارتبط فقط بحساب معدلات الكفاية الحدية لرأس المال وحدها دون

استخدام المعايير النوعية في تحقيق أهدافه، أو بمعزل عن متابعة حركة الاستثمار وخلق مناصب الشغل وبالتالي يساهم في الرفع من نسبة النمو.

وهو ما يفسر ما لجأت إليه أغلب الدراسات الحديثة، والتي تعتبر كما يبدو، أنه كلما انخفض معدل الاستدانة (طلب التمويل، أو اللجوء إلى البنوك) كلما كان هناك استقرارا في التمويل، وكلما زادت تغطية رأس المال العامل للأصول المتداولة للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، انخفض معدل الاستدانة كما يرتفع استقرار التمويل بارتفاع الاستقلالية المالية: *Indépendance financière* فضلا عن العلاقة العكسية بين هذه الأخيرة ومعدل الاستدانة. وعليه، يتضح أن هذه المؤسسات تعتمد في تمويلها الدائم (الهيكلة المالي) على الأموال الخاصة.

بالنظر إلى التناسب الطردي بين معدل الاستدانة ونسبة ديون الاستغلال/مجموع الأصول)، والتناسب العكسي بين هذه الأخيرة والاستقلالية المالية، وبناء على العلاقة المشار إليها سابقا بين ديون الاستغلال والأموال الدائمة، يتبين لنا اعتماد تلك المؤسسات في هيكلها المالي على ديون الاستغلال إلى جانب الأموال الخاصة، ولعل ما يثبت ذلك، عدم تصنيف المتغيرة التي تخص القروض البنكية المتوسطة والطويلة الأجل ضمن هذا العامل.

يؤدي انخفاض معدل الاستدانة إلى ارتفاع مؤشر السيولة العامة، كما تزيد هذه الأخيرة بزيادة تغطية رأس المال العامل للأصول المتداولة، وهذا ما يعني أنه كلما كان اعتماد هذه المؤسسات على الأموال الخاصة في هيكلها المالي، كلما كانت تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة معتبرة، ومن جهة أخرى، تشير العلاقة العكسية بين معدل الاستدانة والقدرة على السداد إلى تنامي هذه الأخيرة كلما ارتفعت نسبة الأموال الخاصة إلى الخصوم.

المراجع

1Brigitte Doriath, Christian Goujet *Gestion Prévisionnelle et Performance* 3^{eme}; Dunod Edition p. 173 et p. 183.

2. فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان الأردن، ط 2006،

3. محمد توفيق ماضي، إدارة الإنتاج والعمليات،الدار الجامعية،مصر، 1999، ص.123

4. فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان الأردن، ط 2006، ص.227.

5. Brigitte Doriath, Christian Goujet, *Op. Cit.*, p. 173

6. يوركيس، الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات،سلسلة لإدارة العملية، مكتبة لبنان ناشرون،لبنان الطبعة الأولى ، 2002،ص.8.

7. فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان الأردن، ط 2006،

8. عبد الغفار حنفي،عبد السلام أبو قحف،مرجع سابق،ص.258.

9. أخوارشيدة، عالية بنت خلف، المساءلة والفاعلية في الإدارة التربوية ، (عمان : دار مكتبة الحامد ، 2006) ص 79.

10.. العمري ، خالد ، السلوك القيادي لمدير المدرسة وعلاقته بثقة المعلم بالمدير وبفاعلية المدير من وجهة نظر المعلمين ، مجلة أبحاث اليرموك ، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية (8) 1992 — ص 174.

11. المنيف ، إبراهيم عبدالله ، الإدارة : المفاهيم — الأسس — المهام(الرياض : دار العلوم للطباعة والنشر ، 1983) — ص 350.

12. عبد السلام أبو قحف، **إقتصاديات الأعمال**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1993، ص 93، 92.

13. وتعتمد النسب المحققة على ثقل الإجراءات الإدارية الخاصة بملف تمويل الاستثمار، والتي تتطلب ملفات ملحقة بوثائق القرض كشهادة المعاينة والمطابقة من مكتب دراسات مستقل، إضافة على التصاريح من طرف الهيئات المعنية والتي لها علاقة بنشاط الاستثمار.

14. .. يوحناعبدآلآدم، سليماناللوذي، دراسةالجدوىالإقتصاديةوتقييمكفاءةأداءالمنظمات، الطبعةالأولى، دارالمسيرة، عمان، الأردن، 2000، ص199.

(*) تم إجراء هذا المسح في نهاية سنة 2004 وبداية سنة 2010، وهذا قبل أن تصدر اللجنة المصرفية قرارها بإعادة ترتيب عدد البنوك الخاصة وتقييم مدى فعاليتها في التمويل.

14. Mr.Zeidane (head and others), Algeria Report, 2013 Article 4, Consultation, International Monetary Fund ; Publication Services, 700 19th Street, N.W. Washington, D.C. 1432, Internet: <http://www.imf.org>.

15. سعيا لتعزيز الصلابة المالية للمنشآت المالية العاملة في الجزائر و حماية المودعين أصدر مجلس النقد و القرض في 23 ديسمبر 2008 قانون تعديلا للحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر، حيثي تغيرا لحد الأدنى لرأسمال البنوك وفروع البنوك الأجنبية من 2.5 مليار د.ج إلى 10 مليار د.ج، وبالنسبة للمؤسسات المالية والفروع الأجنبية للمؤسسات المالية الأجنبية من 500 مليون د.ج إلى 3.5 مليار د.ج، وحددت فترة عام 12 شهر للتأقلم مع هذه اللوائح.

16. عبد المجيد قدي، عبد الوهاب، دادن، دراسة وتحليل خصوصيات الهيكل المالي والمردودية في مقاولات البناء والأشغال العمومية بالجزائر تحليل إحصائي متعدد الأبعاد لعينة من المؤسسات في الفترة ما بين 2003، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير العدد 13 لسنة 2013.

الهوامش:

227 . فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، داروائل للنشر، عمان الأردن، ط 2006، ص1

2. Brigitte Doriath, Christian Goujet, Gestion Prévisionnelle et Performance 3^{eme}; Dunod Edition p. 173 et p. 183.

8. ص 2002 . يوركبرس، الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات، سلسلة لإدارة العملية، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان الطبعة الأولى، 3.

4. 1. فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، داروائل للنشر، عمان الأردن، ط 2006، ص227.

5. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص258.

6. أخوا رشيدة، عالية بنت خلف، المساءلة والفاعلية في الإدارة التربوية، (عمان: دار مكتبة الجاحد، 2006) ص 79.

7. العمري، خالد، السلوك القيادي لمدير المدرسة وعلاقته بثقة المعلم بالمدير وبفاعلية المدير من وجهة نظر المعلمين، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية (8) 1992، ص 174.

8. المنيف، إبراهيم عبدالله، الإدارة: المفاهيم. الأسس. المهام (الرياض: دارالعلوم للطباعة والنشر، 1983). ص 350.

9. عبد السلام أبو قحف، **إقتصاديات الأعمال**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1993، ص 93، 92.

10. يوحناعبدآلآدم، سليماناللوذي، دراسةالجدوىالإقتصاديةوتقييمكفاءةأداءالمنظمات، الطبعةالأولى، دارالمسيرة، عمان، الأردن، 2000، ص199.

(*) تم إجراء هذا المسح في نهاية سنة 2004 وبداية سنة 2010، وهذا قبل أن تصدر اللجنة المصرفية قرارها بإعادة ترتيب عدد البنوك الخاصة وتقييم مدى فعاليتها في التمويل.

12. Mr.Zeidane (head and others), Algeria Report, 2013 Article 4, Consultation, International Monetary Fund ; Publication Services, 700 19th Street, N.W. Washington, D.C. 1432, Internet: <http://www.imf.org>

13. سعيا لتعزيز الصلابة المالية للمنشآت المالية العاملة في الجزائر و حماية المودعين أصدر مجلس النقد و القرض في 23 ديسمبر 2008 قانون تعديلا للحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر، حيثي تغيرا لحد الأدنى لرأسمال البنوك وفروع البنوك الأجنبية من 2.5 مليار د.ج إلى 10 مليار د.ج، وبالنسبة للمؤسسات المالية والفروع الأجنبية للمؤسسات المالية الأجنبية من 500 مليون د.ج إلى 3.5 مليار د.ج، وحددت فترة عام 12 شهر للتأقلم مع هذه اللوائح.